# وزارة التجارة والصناعة

( قطاع التجارة الداخلية )

## قرار وزارى رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

## باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة السويس

## والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٧

**رئيس قطاع التجارة الداخلية**

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة السويس جلسة ٢٠٠٨/٦/٢١ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/٨/٢١ ؛

**قـــرر :**

**مادة ١** - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة السويس والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٧ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٢٠٧٨٩٣,٦٦ ج (فقط مليون ومائتان وسبعة آلاف وثمانمائة وثلاثة وتسعون جنيهًا وستة وستون قرشًا لا غير)

وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٥١ , ٥٦١٩٦١ ج (فقط خمسمائة وواحد وستون ألفًا وتسعمائة وواحد وستون جنيهًا وواحد وخمسون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٥ , ٦٤٥٩٣٢ ج (فقط ستمائة وخمسة وأربعون ألفًا وتسعمائة واثنان وثلاثون جنيهًا وخمسة عشر قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٧/١٢/٣١ مبلغ ٦٧ , ٤٢٤٢٩٠٠ ج (فقط أربعة ملايين ومائتان واثنان وأربعون ألفًا وتسعمائة جنيه وسبعة وستون قرشًا لا غير) .

**مادة ٢** - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٨/٨/٢١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

**لواء / حمزة البرى**